

### التجارة الخارجية للدول العربية

#### نظرة عامة

شهد عام 2013 انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة بلغت حوالي 0.2 في المائة لتصل إلى 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,322 مليار دولار في عام 2012. وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات انتاجه في بعض الدول العربية. وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية، والذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. كما انخفض معدل نمو الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2013 إلى نحو 5.8 في المائة، حيث ارتفعت الواردات العربية إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في اسعار النفط العالمية خلال عام 2013.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2013، فقد اظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت صادرات الدول العربية المتجهة إلى آسيا. في المقابل ارتفعت قيمة الواردات العربية من معظم الشركاء التجاريين. وفيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن بينما ارتفعت حصة كل من مجموعتي المصنوعات، والسلع الزراعية. أما الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد شهد تراجع نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف. وذلك نتيجة لتراجع حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013.

وفيما يخص التجارة العربية البينية فقد استمر تأثير أداء التجارة العربية البينية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثير الأنشطة الانتاجية في هذه الدول، ومن ثم أثرت سلباً على مستويات التجارة البينية. كذلك تأثرت مستويات التجارة البينية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وانخفاض مستويات الاسعار العالمية للنفط. وعلى ضوء ما سبق، تراجع معدل نمو قيمة التجارة البينية<sup>(1)</sup> العربية في عام 2013 ليقتصر على 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو تم تسجيله خلال عام 2012 بلغ حوالي 8.1 في المائة، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل

(1) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

نمو كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012 في كل منهما على الترتيب.

أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت قيمة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 9.5 مليار دولار خلال عام 2013، مشكلة حصة بلغت حوالي 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية. وفي جانب مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الإرادة السياسية العربية وذلك بالتأكيد على أهمية الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة وذلك قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة أساساً في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية، لما لها من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.

## التجارة الخارجية الإجمالية

### أداء التجارة الخارجية

تأثر أداء الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013 بانخفاض الاسعار العالمية للنفط وتراجع مستويات انتاجه في بعض الدول العربية. وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي، على معدلات الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد انخفضت الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013 بنسبة بلغت حوالي 0.2 في المائة لتبلغ حوالي 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,321.9 مليار دولار في عام 2012. كما انخفض نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية ليصل إلى حوالي 7 في المائة خلال عام 2013 وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات العالمية في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الصادرات العربية الإجمالية.

وفيما يتعلق بالواردات الإجمالية للدول العربية، فقد انخفض معدل نمو الواردات العربية من نحو 11.5 في المائة عام 2012 لتصل إلى 5.8 في المائة خلال عام 2013، ونتيجة لذلك فقد نمت الواردات إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بنحو 826.5 مليار دولار عام 2012. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في اسعار النفط العالمية والذي حدّ من قيمة واردات النفط بالدول العربية المستوردة له خلال العام، الجدول (1).

الجدول رقم (1)  
التجارة الخارجية العربية الاجمالية  
(2013-2009)

معدل التغير السنوي 2012-2009 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2013	2012	2011	2010	2009	*2013	2012	2011	2010	2009	
3.6	-0.2	10.4	31.4	23.9	-31.7	1,319.2	1,321.9	1,197.7	911.8	735.7	الصادرات العربية
10.8	5.8	11.5	12.0	9.0	-9.3	874.1	826.5	741.5	662.1	607.3	الواردات العربية
4.3	2.1	0.6	19.9	21.7	-22.3	18,784.0	18,404.0	18,291.0	15,254.0	12,531.0	الصادرات العالمية
3.8	1.4	0.7	19.6	21.4	-23.0	18,874.0	18,608.0	18,487.0	15,457.0	12,733.0	الواردات العالمية
						7.0	7.2	6.5	6.0	5.9	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.6	4.4	4.0	4.3	4.8	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

\* بيانات أولية.

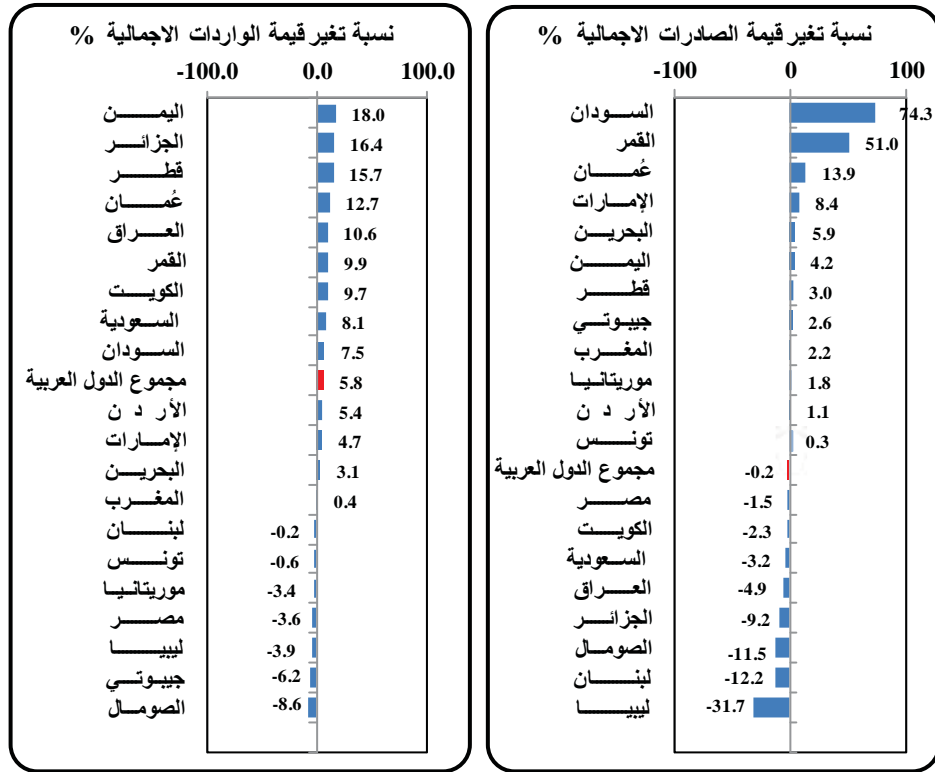
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2013-2009).

وفيما يخص أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى خلال عام 2013، فقد سجلت معظم الدول النفطية تراجعاً في الصادرات، حيث تراجعت الصادرات في كل من السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا بنسب تراوحت بين 2.3 في المائة و31.7 في المائة في عام 2013 مقارنة بالعام السابق. هذا، في حين حققت كل من عمان والإمارات والبحرين نسب زيادة بلغت حوالي 13.9 في المائة و8.4 في المائة و5.9 في المائة على الترتيب.

وعلى صعيد الدول العربية ذات التنوع في صادراتها، فقد انخفضت الصادرات في كل من لبنان ومصر بنسب بلغت 12.2 في المائة و1.5 في المائة على التوالي. بينما تحسنت الصادرات في كل من المغرب وموريتانيا والأردن وتونس بنسب 2.2 في المائة و1.8 في المائة و1.1 في المائة و0.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2013. وعلى مستوى باقي الدول العربية والتي تندرج تحت تصنيف الدول الأقل نمواً فقد حققت السودان أعلى نسبة نمو في صادراتها وبلغت 74.3 في المائة نتيجة تحسن صادراتها من النفط والمواد الخام، تلتها القمر التي حققت نسبة نمو في صادراتها وبلغت 51 في المائة نتيجة تحسن صادراتها من البن والتبغ والزهور والاسماك، ثم اليمن والتي ارتفعت صادراتها بنسبة 4.2 في المائة خلال عام 2013. وحققت جيبوتي نسبة زيادة في صادراتها بلغت نحو 2.6 في المائة بسبب زيادة صادراتها من البن والحيوانات وجلودها والأسماك والملح، وفي المقابل، سجلت الصومال انخفاضاً في الصادرات بلغت نسبته 11.5 في المائة، الملحق (1/8).

وبالنسبة لواردات الدول العربية خلال عام 2013، فقد سجلت معظم الدول العربية ارتفاعاً في قيمة الواردات حيث تراوحت بين 0.4 في المائة بالمغرب و 18 في المائة باليمن. هذا، في حين انخفضت قيمة الواردات في كل من تونس وجيبوتي والصومال ولبنان وليبيا وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة و 8.6 في المائة خلال عام 2013، الشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية  
(2013)



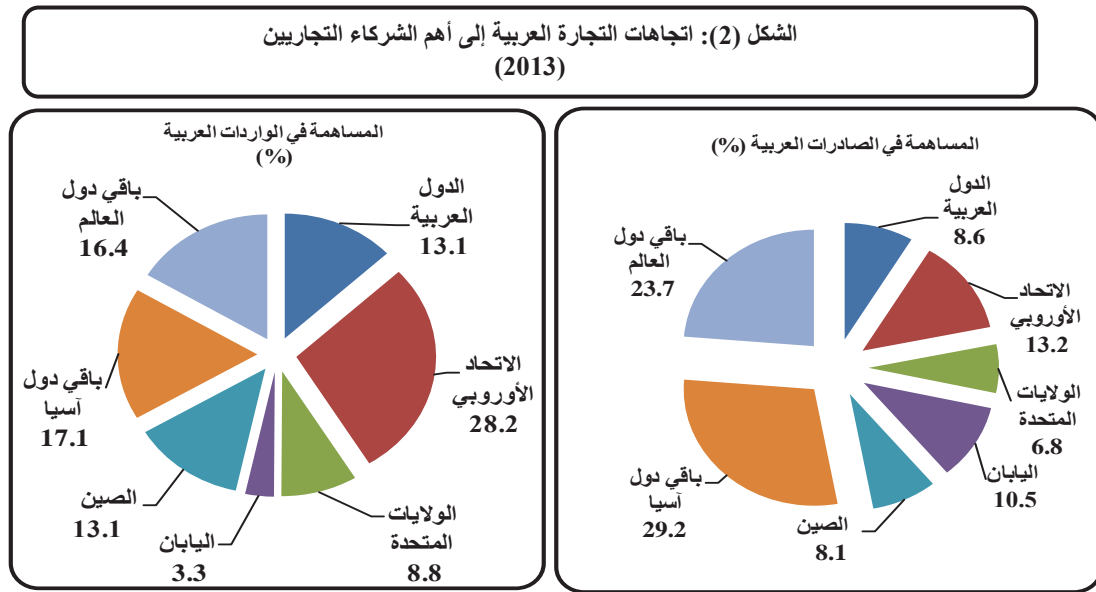
المصدر: الملحق (1/8).

### اتجاه التجارة الإجمالية العربية

انعكس التراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013. فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنسب بلغت حوالي 16.5 في المائة و 2.1 في المائة على الترتيب. هذا، بينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا، الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، بنسبه بلغت نحو 12 في المائة خلال عام 2013. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات العربية إلى اليابان قد ارتفعت بقدر طفيف بلغ حوالي 0.4 في المائة، في حين تراجعت تلك الصادرات المتجهة إلى الصين بنسبة 5.5 في المائة. كما سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2013 نسبة زيادة بلغت نحو 2.3 في المائة.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية العربية واليابان لتصل إلى مستويات 8.6 في المائة و 10.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2013، مقارنة مع مستويات بلغت 8.4 في المائة و 10.4 في المائة خلال عام 2012. وفي المقابل، فقد تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 6.8 في المائة و 13.2 في المائة و 8.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013، الملحق (2/8)، والشكل (2).

وعلى صعيد الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013، فقد ارتفعت قيمة الواردات من معظم المصادر الرئيسية للواردات العربية. وكانت أكبر نسبة زيادة مسجلة في الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي حيث بلغت نحو 12.2 في المائة، وتبعها الصين بنسبة زيادة بلغت 9.3 في المائة. وارتفعت أيضاً الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية والواردات العربية البنينية بنسب 8.1 في المائة و5.9 في المائة على التوالي خلال عام 2013. بينما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة بلغت 10.8 في المائة، الملحق (2/8)، والشكل (2).



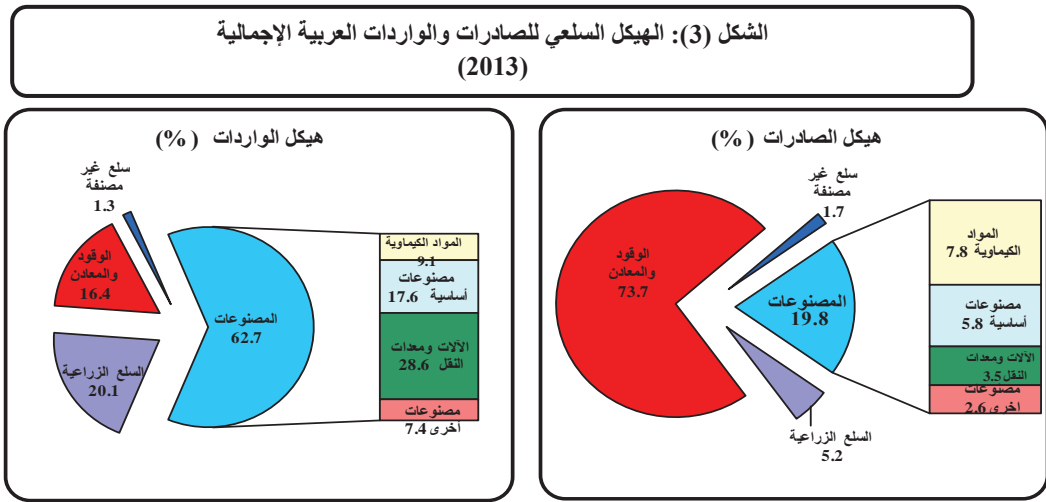
المصدر: الملحق (2/8).

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية خلال عام 2013، فقد تواصل تحقيق اسيا لأكبر حصة من الواردات العربية، على الرغم من تراجعها بشكل طفيف، حيث استأثرت بنسبة 33.5 في المائة من إجمالي الواردات العربية. وشكلت الواردات من الصين الجزء الأكبر من الواردات العربية من آسيا بنسب بلغت 13.1 في المائة من إجمالي الواردات. في المقابل ارتفعت الواردات العربية من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتشكّل نحو 28.2 في المائة و 8.8 في المائة على التوالي.

### الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن في الصادرات الإجمالية العربية من 76.5 في المائة خلال عام 2012 لتصل إلى 73.7 بالمائة في عام 2013، وذلك على الرغم من استحوادها على النصيب الأكبر من إجمالي تلك الصادرات. هذا، بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى نحو 19.8 في المائة من إجمالي الصادرات العربية مقارنة مع حصة قدرها 15.9 في المائة مسجلة في العام السابق، وذلك كمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية. فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات

العربية خلال عام 2013. اما مجموعة السلع الزراعية فقد ارتفعت أهميتها النسبية لتبلغ نسبة 5.2 في المائة مقارنة بنسبة 4.9 في المائة خلال عام 2012. وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد انخفض نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من اجمالي الواردات العربية بقدر طفيف لتسجل مستوى 62.7 في المائة خلال عام 2013. وقد تراجعت حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية من اجمالي الواردات العربية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013 لتصل إلى 20.1 في المائة و 16.4 في المائة مقابل حصص بلغت 19.9 في المائة و 16.1 في المائة محققة خلال العام السابق، الملحق (8/3) والشكل (3).



المصدر: الملحق: (3/8)

## تنافسية الصادرات العربية

### مؤشر التنوع والتركز السلعي<sup>(2)</sup>

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة استناداً إلى البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية، وذلك على النحو التالي:

**مؤشر التنوع Diversification Index:** والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

<sup>(2)</sup> تم احتساب مؤشر التنوع والتركز السلعي بالاعتماد على البيانات المتوفرة للمجموعات السلعية على أساس رقمين من التصنيف العالمي المنسق (HS-2digit).

**مؤشر التركيز Concentration Index**: ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

**مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index**: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

وقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بتنافسية الصادرات العربية لعام 2012 أن صادرات الدول العربية لا زالت لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع. ومما يؤكد ذلك مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية، حيث لا يزال بعيداً عن المتوسط (50 في المائة) وذلك باستثناء عدد من الدول العربية والتي سجل مؤشر التنوع لصادراتها تحركاً ايجابياً وهي الإمارات حيث بلغ المؤشر (0.553) وتونس(0.530) ومصر(0.539). كذلك فقد سجل مؤشر التنوع تحسناً بدرجات متباينة في البحرين و الجزائر وجيبوتي والسعودية وعمان واليمن، حيث أنخفض فيهم المؤشر مما يعني تحسن مستوى تنوع صادرات تلك الدول مقارنة بالمستوى المسجل عام 2005. بالمقابل انخفضت مستويات تنوع الصادرات في كل من الأردن والعراق وفلسطين والقمر، مما يعني زيادة قيمة المؤشر خلال عام 2012 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2005، الجدول رقم (2).

أما فيما يتعلق بمؤشر التركيز السلعي، فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن مؤشر التركيز قد تزايد في عدد من الدول العربية وينسب متفاوتة مما يعني وجود تركيز سلعي في صادراتها وكان من أهم تلك الدول الاردن والسعودية والعراق وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب، حيث سجلت مستوى تركيز تراوح بين (0.981) و(0.159). بينما انخفض المؤشر في عدد من الدول وهي الامارات والبحرين وتونس والجزائر وعمان و قطر وليبيا واليمن، وسجل أدنى مستوى له في تونس وأعلى مستوى في ليبيا، الجدول (2).

الجدول رقم (2)  
تنافسية الصادرات العربية  
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

2012			2005			الدول
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.623	0.164	234	0.594	0.135	220	الأردن
0.553	0.429	259	0.594	0.458	256	الإمارات
0.698	0.353	234	0.754	0.422	214	البحرين
0.530	0.157	226	0.599	0.180	200	تونس
0.724	0.540	98	0.810	0.588	108	الجزائر
0.616	0.239	85	0.650	0.152	54	جيبوتي
0.747	0.756	254	0.809	0.745	248	السعودية
0.793	0.534	84	-	-	-	السودان
-	-	-	-	-	-	سورية
0.748	0.659	51	0.777	0.567	41	الصومال
0.880	0.981	133	0.825	0.952	86	العراق
0.665	0.541	223	0.768	0.717	197	عمان
0.630	0.182	136	0.591	0.167	127	فلسطين
0.768	0.523	233	0.790	0.571	175	قطر
0.768	0.542	6	0.679	0.543	12	القمر
0.777	0.743	233	0.813	0.632	224	الكويت
0.643	0.159	227	0.625	0.102	215	لبنان
0.784	0.821	140	0.816	0.833	119	ليبيا
0.539	0.178	242	0.606	0.237	239	مصر
0.653	0.160	229	0.670	0.157	220	المغرب
0.835	0.506	88	0.857	0.542	36	موريتانيا
0.737	0.590	192	0.815	0.817	135	اليمن
0.455	0.164	254	0.467	0.186	252	ماليزيا
0.496	0.246	249	0.489	0.246	246	سنغافورة
0.462	0.147	248	0.441	0.161	242	كوريا
0.000	0.089	260	0.000	0.077	260	العالم

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

ومن جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية لعام 2012، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة<sup>(3)</sup>، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مُصدرة على مستوى العالم حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية، وهي المنتجات الزراعية والأغذية المصنعة والمنتجات الخشبية والمنسوجات والغزل والمنتجات الكيماوية والمنتجات الجلدية والصناعات الاساسية والمعدات غير الالكترونية وصناعات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الإلكترونية ومعدات النقل و الملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية والصناعات المتنوعة.

<sup>(3)</sup> يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد بحساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية ( Trade Performance Index – TPI )



وبالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي مصر كأول دولة عربية من حيث كفاءة أداء الصادرات الزراعية وتحتل المرتبة 48 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي المغرب كثاني دولة عربية وبالمرتبة 53 عالمياً في هذا المؤشر، أما السودان فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 82 عالمياً.

وبالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل مصر المرتبة الأولى عربياً و44 عالمياً، ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و53 عالمياً، أما المغرب فتأتي في المرتبة الثالثة عربياً و54 عالمياً، وعمان في المرتبة الرابعة عربياً و70 عالمياً. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و56 عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية عربياً و58 عالمياً. كما أتت الإمارات في المرتبة الثالثة عربياً و60 عالمياً. أما ما يتعلق بالغزل والنسيج فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 27 عالمياً، تلتها الإمارات وتونس والسعودية حيث جاءت في المرتبة 44 و50 و52 على التوالي.

وعلى مستوى المنتجات الكيماوية، حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و18 على المستوى العالمي تلتها الإمارات عربياً و40 عالمياً. أما قطر فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و42 عالمياً. وعموماً فقد تميزت عدد من الدول العربية واحتلت مراكز مختلفة في كفاءة التجارة للمنتجات الكيماوية مقارنة بباقي المنتجات الأخرى حيث تابعت الدول العربية تحقيق تطور في كفاءة التجارة وعلى التوالي أتت الكويت في المرتبة 47 عالمياً ومصر والمغرب في المرتبتين 48 و49 على مستوى العالم. أما المنتجات الجلدية فتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الأولى عربياً و33 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة. وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تصدر الإمارات قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 36 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 47 عالمياً ثم عمان بالمرتبة 55 عالمياً والبحرين بالمرتبة 57 عالمياً.

أما مؤشر كفاءة التجارة للمعدات غير الالكترونية، تصدر الإمارات قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 43 عالمياً، ثم تليها تونس التي تأتي في المرتبة 55 عالمياً ثم عمان في المرتبة 60 عالمياً والسعودية في المرتبة 61 عالمياً. وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تصدر الإمارات الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 35 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 44 عالمياً، ثم السعودية في المرتبة 61 عالمياً، والمغرب بالمرتبة 62 عالمياً.

أما بالنسبة للمعدات الالكترونية فتصدر المغرب الدول العربية وتحتل المرتبة 37 عالمياً في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة ثم تأتي تونس بالمرتبة 41 عالمياً، ثم الإمارات بالمرتبة 51 عالمياً تتبعها عمان بالمرتبة 63 عالمياً. وفيما يتعلق بمعدات النقل تصدر المغرب الدول المصدرة لها وتحتل المرتبة 45 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كل من الإمارات وتونس والبحرين وحققتا على المستوي العالمي المراتب 51 و60 و63 على التوالي. أما الملابس الجاهزة فتصدر المغرب قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 24 عالمياً ضمن مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 26 في الترتيب العالمي، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عربياً و38 عالمياً، والأردن في المرتبة الرابعة عربياً و41 عالمياً.

وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة، فتصدر الإمارات قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 29 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها مصر بالمرتبة الثانية عربياً و56 عالمياً، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عربياً و62 عالمياً. أما المنتجات المعدنية فتحتل السعودية المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً، تليها الإمارات في المرتبة الثانية عربياً والخامسة عالمياً وقطر في المرتبة الثالثة عربياً والثامنة عالمياً والكويت في المرتبة الرابعة عربياً والتاسعة عالمياً. وعموماً تشكل المنتجات المعدنية أهم الصادرات العربية وبالتالي تحقق عدد من الدول العربية الأخرى أيضاً مراكز عالمية متقدمة في مثل هذا النوع من المنتجات كما هو في العراق والجزائر وعمان، الملحق (4/8).

ويشار إلى أن الصادرات العربية تواجه جملة من القيود تؤثر على تنافسيتها مثل ضعف استخدام التكنولوجيا وتركز الصادرات بالموارد الطبيعية وما يتعلق بالقيود اللوجستية والمؤسسية والهيكلية الكثيرة وتواضع بيئة الأعمال وزيادة كلفة الأعمال وارتفاع تكاليف النقل وتدني نوعية شبكاتها في مجالات النقل الجوي والبحري والبري. وكذلك قيود أخرى في مجالات الطاقة والمياه وميادين الطاقة الابتكارية والتقنية والبنى التحتية ورأس المال البشري، التي تحتاج إلى استثمارات وقدرات كبيرة ووقت طويل لإحداث تغييرات نوعية في الهياكل والمؤسسات والسياسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

## التجارة البينية العربية

### أداء التجارة البينية

تأثرت التجارة العربية البينية بعدد من العوامل خلال عام 2013، سواءً فيما يتعلق بالتجارة البينية النفطية أو التجارة البينية غير النفطية. فعلى صعيد التجارة البينية النفطية، فقد تأثرت بانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط سواءً لأسباب فنية أو تأثراً بتداعيات التحولات السياسية التي تمر بها بعض تلك الدول منذ عام 2011، ذلك بالإضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط. من جانب آخر تأثرت التجارة البينية في السلع غير النفطية بتأثر الأنشطة الانتاجية في بعض الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية. تلك التطورات التي أثرت بشكل كبير على حركة التجارة البينية العربية. فقد استمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة البينية<sup>(4)</sup> العربية في عام 2013 ليقتصر على 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو بلغ 8.1 في المائة عام 2012، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال العام السابق لكل منهما على الترتيب، الملحق (5/8) والجدول (3).

(4) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

الجدول رقم (3)  
أداء التجارة البينية العربية  
(2013-2009)

معدل التغير السنوي في الفترة (2009-2012) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2013	2012	2011	2010	2009	*2013	2012	2011	2010	2009	
10.7	4.2	8.1	10.7	13.3	-15.8	113.6	109.0	100.8	91.1	80.4	متوسط التجارة البينية العربية <sup>(1)</sup>
8.2	2.3	7.1	4.7	12.9	-13.0	112.9	110.4	103.1	98.5	87.2	الصادرات البينية العربية
13.5	6.3	9.1	17.7	13.9	-18.9	114.3	107.6	98.6	83.8	73.6	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

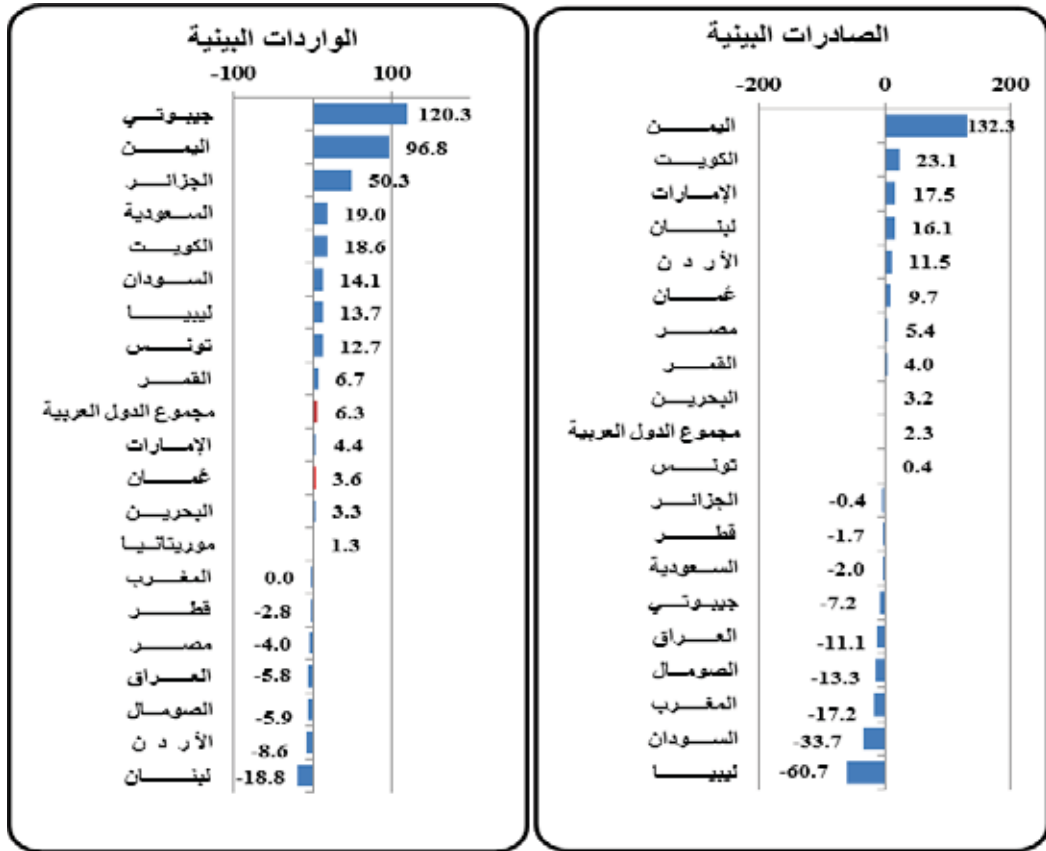
\*بيانات أولية.

المصدر: الملحق (5/8).

وعلى صعيد الصادرات البينية للدول العربية، فقد حققت عشر دول زيادة في قيمة الصادرات البينية خلال عام 2013 بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة في تونس، وحوالي 132.3 في المائة في اليمن. وقد سجلت كل من الكويت والامارات معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 17 في المائة، وارتفعت الصادرات البينية بمعدلات أقل في كل من عمان والبحرين. في حين تراجعت الصادرات البينية لكل من العراق والسعودية وقطر والجزائر بمعدلات بلغت 11.1 في المائة و2 في المائة و1.7 في المائة و0.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2013. ويشار في هذا الصدد إلى تأثير الصادرات البينية لبعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمحصلة لانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، وانخفاض الانتاج النفطي نتيجة اعمال الصيانة في بعض الحقول النفطية وذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية. وقد مثلت صادرات السعودية بمفردها إلى الدول العربية حوالي 36.5 في المائة من إجمالي الصادرات البينية العربية وذلك على الرغم من تراجعها خلال العام. كما تراجعت الصادرات البينية بلبيبا بمعدل بلغ حوالي 61 في المائة نتيجة توقف الانتاج النفطي في عدد من الحقول النفطية بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والامنية بالبلاد. وتراجعت أيضاً صادرات كل من السودان والمغرب والصومال وجيبوتي إلى الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 7.2 في المائة و33.7 في المائة.

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد سجلت ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2013، ارتفاعاً في قيمة وارداتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 1.3 في المائة بموريتانيا و120.3 في المائة في جيبوتي. هذا، بينما تراجعت الواردات البينية في كل من لبنان والأردن والصومال والعراق ومصر وقطر حيث تفاوتت معدلات التراجع بين اعلى مستوى انخفاض وقدره 18.8 في المائة سجلته لبنان وأدنى مستوى تراجع بلغ حوالي 2.8 في المائة وحققته قطر، واستقرت بالمغرب عند نفس المستوى المحقق في العام السابق تقريباً، الملحق (5/8)، الشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2013)



المصدر: الملحق (5/8).

### مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسناً طفيفاً لتحقيق 8.6 في المائة مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4 في المائة خلال عام 2012. كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.1 في المائة مقارنة مع 13 في المائة مسجلة خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية.

وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى، فقد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013 نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي سجلت حوالي 8.6 في المائة. وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة بلغت حوالي 90.1 في المائة، بينما سجلت تونس أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 10.7 في المائة. هذا، وقد ارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها لتبلغ حوالي 11 في المائة خلال عام 2013. وحافظت صادرات كل من الأردن ولبنان ومصر على مستواها وذلك باعتبارها من أكثر

الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية حيث ارتفعت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها لتسجل 53.5 في المائة و51.4 في المائة و32.6 في المائة على التوالي. هذا في حين استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن في تحقيق حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها، ولذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (6/8) والجدول (4).

الجدول رقم (4)  
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية  
(2013-2009)

(نسبة مئوية)					
2013 *	2012	2011	2010	2009	
8.6	8.4	8.6	10.8	11.9	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
13.1	13.0	13.3	12.7	12.1	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحق (6/8).

وعلى صعيد حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، فقد شكّلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2012 أهمية ملحوظة في واردات أربعة عشر دولة عربية. حيث فاقت نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لتلك الدول مستوى 13.1 في المائة والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية. فقد تفاوتت الأهمية النسبية لتلك الحصص بين مستوى 13.2 في المائة في مصر ومستوى 81.9 في المائة في جيبوتي. أما الدول التي سجلت نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد بلغ عددها ستة دول، هي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والقمر ولبنان. ومن الجدير بالذكر أن النفط الخام يشكل الجزء الأكبر من إجمالي الواردات البينية للدول التي تستوفي نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. وتتمثل هذه الدول في الأردن واليمن والمغرب ولبنان ومصر، حيث تستحوذ الواردات البينية من النفط الخام على نحو 44.4 في المائة و40.7 في المائة و32.6 في المائة و30.3 في المائة و21.7 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها البينية خلال عام 2013، الجدول (5).

جدول رقم (5)  
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية  
عام 2013

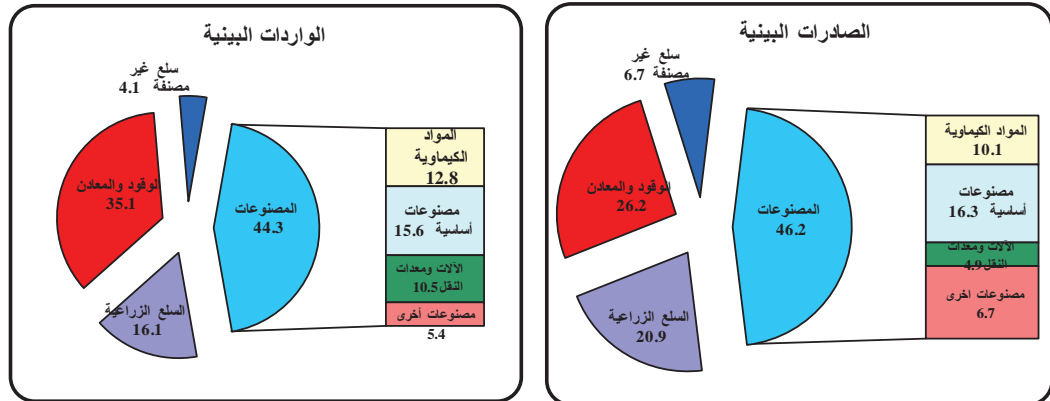
الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	3,003	6,783	44.3
لبنان	769	2,535	30.3
مصر	2,028	9,353	21.7
المغرب	2,193	6,732	32.6
اليمن	1,500	3,684	40.7

المصدر: الجدول (5/8)، (10/8).

## تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

أشارت البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2013 إلى زيادة حصة السلع الزراعية، بينما تراجع حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية. فقد ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 20.9 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 18.9 في المائة مسجلة في عام 2012. وجاء الارتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 26.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 27.1 في المائة خلال عام 2012. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام وانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط. أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد تراجعت لتحقيق مستوى 46.2 في المائة في عام 2013 مقارنة مع حصة قدرها 47.3 في المائة مسجلة في العام السابق وذلك نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الانتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة، الملحق (9/8) والشكل (5).

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%) (2013)



المصدر: الملحق (9/8).

وفيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد انخفضت حصة كل من الآلات ومعدات النقل، والمواد الكيميائية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2013. بينما سجلت مجموعة المصنوعات المتنوعة الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2013 وذلك بالمقارنة مع العام السابق.

وعلى صعيد هيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية

في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2013 أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصة السلعية للصادرات البينية.

### التجارة البينية للتجمعات العربية

سجلت التجمعات العربية خلال عام 2013 زيادة في صادراتها البينية بنسب متباينة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 6.4 في المائة. هذا في حين ارتفعت في باقي التكتلات ولكن بنسب اقل، حيث سجلت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير نسبة ارتفاع بلغت حوالي 6.1 في المائة، و مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 4.2 في المائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 0.9 في المائة. وبالنسبة لحصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لهذه التجمعات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية لكافة التجمعات وان كان بقدر ضئيل خلال عام 2013، الجدول (6).

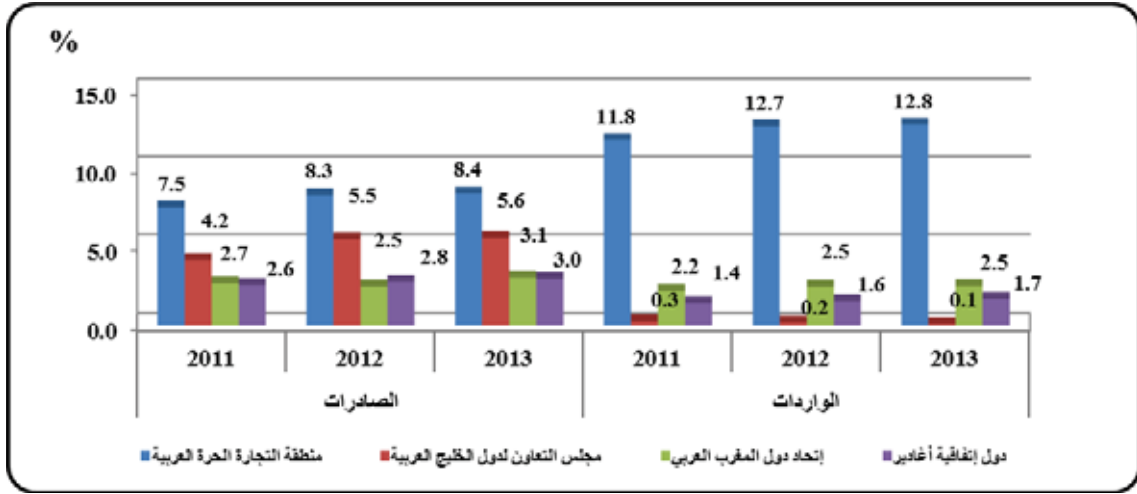
الجدول رقم (6)  
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية  
(2009-2013)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2013 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2013 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2013	2012	2011	2010	2009		2013	2012	2011	2010	2009	
6.6	111,318	104,425	87,116	74,958	71,857	0.9	110,511	109,568	89,788	76,487	75,904	منطقة التجارة الحرة العربية
6.5	45,674	42,881	33,461	25,009	23,554	4.2	57,506	55,163	38,539	28,140	33,944	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
6.8	3,785	3,543	2,782	2,672	2,539	6.4	4,345	4,082	3,485	2,895	2,693	اتحاد دول المغرب العربي
6.7	2,750	2,577	2,124	1,937	1,951	6.1	2,274	2,144	2,013	1,942	2,225	دول اتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	12.8	12.7	11.8	11.4	11.9		8.4	8.3	7.5	8.4	10.3	منطقة التجارة الحرة العربية
	0.1	0.2	0.3	0.6	0.5		5.6	5.5	4.2	4.3	6.4	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.5	2.5	2.2	2.2	2.2		3.1	2.5	2.7	2.0	2.5	اتحاد دول المغرب العربي
	1.7	1.6	1.4	1.5	1.7		3.0	2.8	2.6	2.8	3.9	دول اتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء ( جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).  
مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).  
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).  
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).  
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهم دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والاسيان والميركسور، الشكل (6).

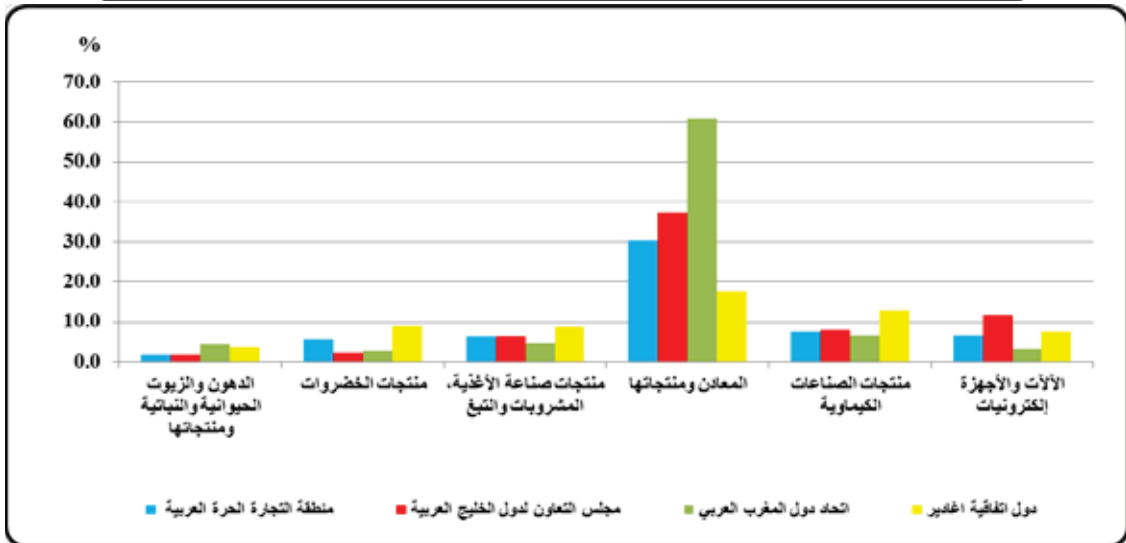
الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2011-2013)



المصدر: الجدول (6).

وفيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتل تجارى، فتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، والسيارات ووسائل النقل، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، الشكل (7).

الشكل (7): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2010-2013)



المصدر: Trade Map.



وبالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وعلى نطاق اتفاقية أغادير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، الجدول (7).

جدول رقم (7)  
أهم السلع المتبادلة\* في التجارة البينية للتجمعات العربية  
متوسط الفترة (2010-2013)

نسبة مئوية	دول اتفاقية اغادير	اتحاد دول المغرب العربي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	منطقة التجارة الحرة العربية	الايواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)
2.9	1.5	3.6	4.8	الحيوانات الحية ومنتجاتها	
9.0	2.8	2.1	5.6	منتجات الخضراوات	
3.8	4.5	1.8	1.7	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	
8.7	4.8	6.5	6.4	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	
17.6	60.8	37.3	30.4	المعادن ومنتجاتها	
12.7	6.5	8.0	7.6	منتجات الصناعات الكيماوية	
4.4	2.1	4.7	7.3	البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	
0.2	0.1	0.1	0.1	الجلود الخام ومنتجاتها	
0.4	0.1	0.5	0.3	الخشب والقلين ومصنوعاتها	
6.4	1.8	1.5	3.6	الورق ومنتجاته	
3.3	0.8	1.4	2.1	المنسوجات ومصنوعاتها	
3.7	1.3	3.0	2.9	الاسمنت ومصنوعاتها	
1.2	0.0	3.1	3.6	الاحجار الكريمة	
7.4	3.3	11.7	6.7	الالات والأجهزة الإلكترونية	
2.3	1.4	8.1	3.4	السيارات ووسائل النقل	
0.2	0.6	0.4	0.2	أجهزة البصريات	
1.4	0.4	1.1	1.3	المصنوعات الأخرى	

\* السلع المتبادلة = (الصادرات+الواردات)/2.  
المصدر: www.Trademap.org

## اتجاهات التجارة البينية

تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية إلى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار. فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2013، فقد تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 34.3 في المائة والسعودية بنسبة 25.3 في المائة. واستحوذت كل من السعودية وعمان وقطر على حوالي 60 في المائة من صادرات الإمارات. واتجه حوالي 70 في المائة من صادرات البحرين البينية إلى كل من الإمارات والسعودية وقطر. وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا بنسبة بلغت 47.6 في المائة والجزائر بنسبة 26.6 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالي 93 في المائة تقريباً. واتجه معظم صادرات السودان، حوالي 90 في المائة، إلى كل من الإمارات والسعودية. كما تركز حوالي 72 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات واليمن. واتجهت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سورية والمغرب ومصر بنسبة بلغت 92

في المائة تقريباً. وقد استحوذت الإمارات على حوالي 67.4 في المائة و61.8 في المائة من صادرات كل من عمان وقطر البينية. كما استحوذت مصر على نسبة 45 في المائة تقريباً من الصادرات البينية للكويت. وذهب حوالي 80 في المائة من صادرات ليبيا إلى كل من تونس والجزائر وسورية ومصر. وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في كل من الإمارات والسعودية والكويت. هذا، بينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بانها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد جاءت معظم واردات الأردن حوالي 80 في المائة، من كل من السعودية والإمارات ومصر. وشكلت واردات الإمارات من كل من عمان والسعودية نسبة بلغت حوالي 55 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية. ويأتي حوالي 81 في المائة من واردات البحرين البينية من السعودية، وحوالي 76 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر وليبيا والسعودية. وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات والبحرين ومصر بنسبة بلغت حوالي 60 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي بنسبة 63 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية بنسبة 74 في المائة. وجاء حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات والسعودية، ونسبة 77 في المائة من الواردات البينية لعمان من الإمارات، ونسبة 76 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من السعودية والإمارات وسوريا. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس ومصر بنسبة بلغ إجماليها حوالي 75 في المائة. كما تركز حوالي 65 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت والسعودية، وحوالي 80 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والجزائر والعراق، وجاء حوالي 84 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات. وأخيراً جاءت نسبة 78 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية والكويت. وتعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي اربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

### التجارة البينية للبتروال الخام

تراجعت قيمة التجارة البينية للبتروال الخام خلال عام 2013 بنسبه بلغت حوالي 8.6 في المائة لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 10.4 مليار دولار محققة في العام السابق. كما انخفضت الاهمية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام لتصل إلى 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2013. هذا، ويوجد خمسة دول مصدرة رئيسية للبتروال الخام إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والإمارات والعراق وعمان، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالي 98.9 في المائة من الصادرات البينية العربية الاجمالية للبتروال الخام خلال عام 2013. بينما تستحوذ كل من الأردن والمغرب ومصر واليمن على حوالي 91.5 في المائة من إجمالي الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (10/8) والجدول (8).

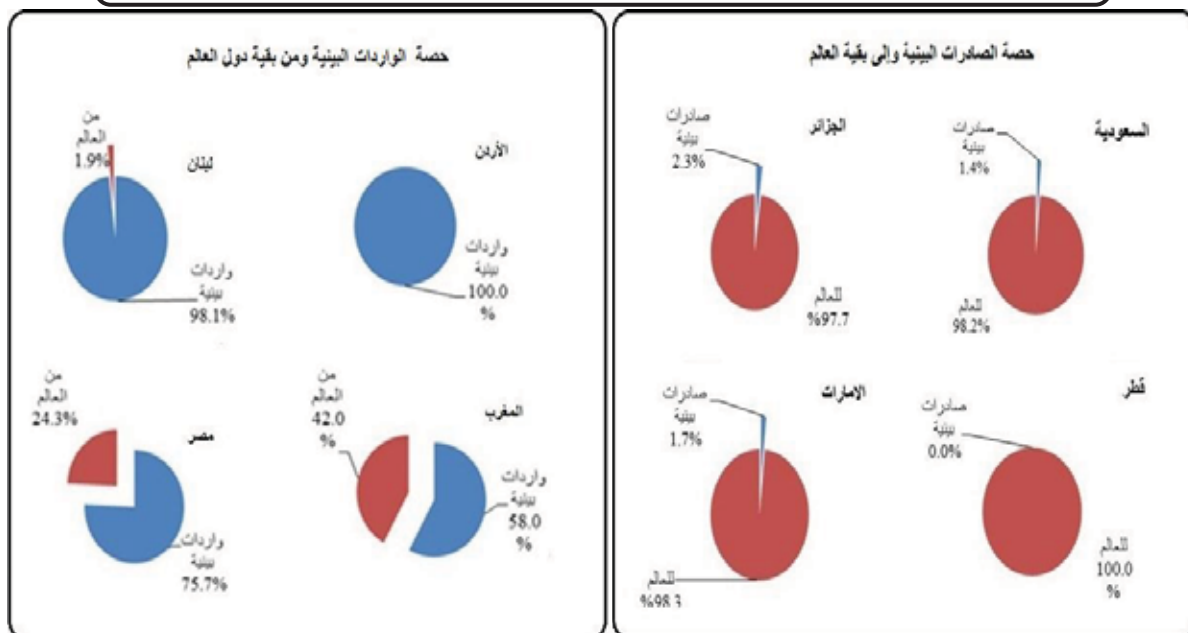
الجدول رقم (8)  
التجارة البينية للبتروال الخام  
(2012-2009)

2013	2012	2011	2010	2009	
9,539	10,437	10,163	10,876	9,743	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
8.4	9.6	10.1	11.9	12.1	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية (1) (%)

(1) ( الصادرات البينية + الواردات البينية )-2.  
المصدر: الملحقان (6/8) و(10/8).

وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتروال الخام خلال عام 2013، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات العربية للبتروال الخام. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، بلغت هذه الحصة حوالي 1.4 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و1.7 في المائة بالنسبة للإمارات، و2.3 في المائة بالنسبة للجزائر. وفيما يخص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فقد أشارت البيانات إلى أن الأردن يستوفى من الدول العربية تقريباً جميع احتياجاته من البتروال الخام، وتمثل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 75.7 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و58 في المائة و98.1 في المائة بالنسبة للمغرب ولبنان على التوالي، الشكل (8).

الشكل (8): حصة الصادرات والواردات البينية من البتروال الخام لبعض الدول العربية (2013)



المصدر: الملحق (10/8).

## تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

سعت الدول العربية إلى ترسيخ مفهوم التجارة الحرة وكانت بداية العمل العربي المشترك في هذا المجال، عام 1996 عندما تم وضع مجموعة من الأسس جرى تضمينها في إعلان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الذي منح كل دولة عربية عضو فرصاً متكافئة للمساهمة في التجارة البينية من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية وإجراء التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية التي جرى تنفيذ أول شرائحها عام 1998. بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التي حددت حقوق والتزامات الأطراف المساهمة في التجارة البينية. وعلى ذلك أصبحت كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرهونة بقدراتها التنافسية في النفاذ إلى أسواق الدول العربية الأخرى بعيداً عن كل ما يشوه أو يحد من هذه القدرات.

ولأجل تحقيق مبدأ الفرص المتكافئة، أخذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعين الاعتبار كبرنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الفروقات في مستوى التقدم الاقتصادي والقدرات المالية بين الدول الغنية في مواردها المالية وبين الدول محدودة الموارد المالية، والدول الأقل نمواً بحيث أعطيت الدول الأقل نمواً فترات سماح تقوم خلالها بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية وتضع في سلم أولوياتها تطبيق كافة السياسات التي تزيد من قدراتها التنافسية وتؤهلها بشكل فعال للمساهمة في التجارة البينية.

ومنذ عام 2005 أنهت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التخفيض الجمركي على الشرائح الجمركية ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق الكامل، إلا أن ذلك لم يعني الانتهاء من كافة الموضوعات الخاصة بالتفاوض لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تبين أنه إذا كان تحرير أسواق الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أعطى الفرصة لكل دولة للمساهمة في التجارة البينية بشكل متكافئ فإنه ليس هناك ما يضمن تحقيق الفائدة لكل دولة، وإنما يقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها مسؤولية إيجاد الظروف والمقومات التي تجعلها قادرة على استغلال هذه الفرص.

وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة ثماني عشرة دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وسلطنة عمان ودولة فلسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وليبيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الإرادة السياسية العربية وذلك بالتوجيه على الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة وذلك قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة أساساً في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما

لهذين الأمرين من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء. بالإضافة إلى وضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما ركزت القمة في توجهاتها على وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات ووضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية مع ضرورة توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

وقد تابعت الدول العربية جهودها في عام 2013 لمتابعة تطبيقات المنطقة كأساس للدخول في المرحلة التكاملية الثانية حيث تم العمل ضمن عدة مسارات وتم وضع خارطة طريق توافقية من أجل الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية. أما القيود غير الجمركية فقد تم تحديد كافة المعوقات التي تواجه بيئة العمل التجاري العربي البيئي وتحد من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أي من الدول أعضاء المنطقة. أعقب ذلك وضع آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة بما في ذلك وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن أن تطبق على الدول التي تتخذ إجراءات متعارضة مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويكون للدول الأعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم. كذلك تم الاتفاق على ضرورة أن تكون التشريعات التجارية والإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة وواضحة ولا تتضمن أي إجراءات من شأنها الحد من التجارة بين الدول الأعضاء مع دعوة القطاع الخاص إلى مشاركة فاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء مع عدم جواز أن تقوم أي دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإصدار تشريعاً أو قراراً من شأنه تطبيق قيود غير جمركية.

كما استمرت الدول العربية عام 2013 بمتابعة اعتماد المواصفة الدولية في حال عدم وجود مواصفة عربية موحدة وتنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستكمال البرامج الخاصة بذلك.

وفي جانب تحرير الخدمات، وعلى الرغم من مرور أحد عشر عاماً على توقيع الاتفاقية العربية الاطارية لتحرير تجارة الخدمات في عام 2003، إلا أن تطور المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية كانت متواضعة للغاية إذ أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أي خطوات ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية. وذلك بالرغم من وجود عدد من المبادرات والتي هدفت إلى تسريع الوصول إلى انجازات ملموسة (مثل المبادرة القطاعية المصرية الأردنية والمبادرة اللبنانية) واللذان لم تحظيا بالرعاية الكافية. ومما لا شك فيه أن ذلك يعود إلى جملة من التحديات تتمثل بالأوضاع السياسية والاطالة في إنهاء المفاوضات وأوضاع الاتفاقيات الاقليمية وشبه الاقليمية الأخرى.

كذلك استمرت خلال عام 2013 المفاوضات الهادفة إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي تطلبت أن يتم وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول في التفاوض عليها بهدف التقدم في تحريرها في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على أن يتم الانتهاء من إعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام 2013 تنفيذاً لقرارات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم المضي قدماً في التعاون بين الإدارات الجمركية لدعم الإدارات الجمركية في الدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوحيد نظم الترجمة للنظام المنسق وما يتعلق بالإجراءات الجمركية والمعلومات واتمام اتفاقية التعاون الجمركي العربي والمبادرة العربية الموحدة حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وغيرها من الموضوعات مثل الإجراءات الجمركية والمعلومات واستيراد البضائع أو تصديرها عن طريق البريد، بالإضافة إلى إطلاق تطوير بنية النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية. كما تم دراسة كفاءة المنافذ الجمركية المؤهلة والاحتياجات المطلوبة لتطويرها بما فيها برامج بناء القدرات وما يتعلق بمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية وبنية مراكز المعلومات الجمركية ودراسة سبل الاستفادة منها في التحضير لمركز معلومات جمركي في إطار الاتحاد الجمركي العربي. كما تم وضع حقول نموذج البيان الجمركي العربي الموحد.

وفيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي فقد استمر متابعة مرحلته وفقاً للبرنامج المحدد وما تضمنه من المتطلبات والأسس واللجان الفنية التي تركز عملها وفق مسارات محددة لتحقيق الأسس الخاصة بمتطلبات الاتحاد الجمركي العربي حيث اختصت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتتابع تطبيقه في الدول الأعضاء.

أما لجنة التعريف الجمركية الموحدة فقد اختصت بكافة الموضوعات المتعلقة بتصنيف وتبويب السلع للدول العربية وفق النظام المنسق بما في ذلك البنود الفرعية الموحدة للدول العربية فضلاً عن التعريف الجمركية الموحدة والضرائب غير الجمركية وتقتراح قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجمركية علي ما تبقي من السلع. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد كُلفت بتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء وتضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية. بما فيها أنظمة تسهيل التجارة وتطبيقاتها. وإزالة معوقات التجارة وتيسير انتقال السلع وتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء (البيان الجمركي الموحد في أغراض التصدير والاستيراد- مناطق حرة- ترانزيت) ووضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية وتقييم المنافذ الجمركية المؤهلة ومتابعتها.

وعلى مستوى تلك اللجان فقد تم العمل عام 2013 نحو انجاز القانون الجمركي العربي الموحد، وسيوجه العمل في المرحلة المقبلة إلى صياغة المذكرات الإيضاحية والتفسيرية لمجموعة من الموضوعات التي تبناها القانون وهي المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك الموحد للاتحاد الجمركي العربي ولائحة تنفيذية خاصة بتحديد القيمة للأغراض الجمركية ولائحة تنفيذية خاصة بالإدخال المؤقت ولائحة تنفيذية خاصة بإعادة التصدير ولائحة تنفيذية خاصة بحد الضريبة الجمركية ولائحة تنفيذية خاصة بالإعفاءات/مستلزمات الجمعيات الخيرية، حقوق موظفي الإدارة وواجباتهم.

كما عملت لجنة التعريف الجمركية الموحدة على انجاز التفريعات الوطنية وإيجاد قائمة موحدة للنظام التعريف المنسق الذي سيتم على ضوءه تجميع بيانات التعريف والدخول في مرحلة التفاوض. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد تم إعداد معايير المنافذ الجمركية المؤهلة ويتم حالياً وضع مسارات عمل إعداد دليل جمركي عربي موحد، ونموذج موحد للإجراءات الجمركية وبحث كافة موضوعات الربط الآلي وتسهيل التجارة وإزالة المعوقات بما فيها تطوير المنافذ الجمركية المؤهلة لإقامة الاتحاد.